نظام الرقابة الداخلية

مسؤولية مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية نظام الرقابة الداخلية في شركة أدنوك للتوزيع، ووضع عدداً من العمليات والإجراءات التي صُممتْ لضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

نظام الرقابة الداخلية في الشركة

تتمثل الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية في الشركة بما يلي:

- **تطوير آليات** رقابية تضمن كفاءة سير العمليات التجارية وتحقيق أهداف شركة أدنوك للتوزيع.
- **ضمان سلامة** أصول شركة أدنوك للتوزيع والاستخدام الفعال لمواردها.
- **حماية** مصالح مساهمي شركة أدنوك للتوزيع والحيلولة دون حدوث تضارب في المصالح والعمل على حلها.
- **إيجاد الظروف** اللازمة لإعداد وتقديم التقارير الموثوقة وغيرها من المعلومات المطلوبة قانونياً للكشف عنها علناً في الوقت المناسب.
- **ضمان امتثال** شركة أدنوك للتوزيع للقوانين المعمول بها ومتطلبات الجهات التنظيمية.

وإضافة إلى مهام واختصاصات مجلس الإدارة، يكون نظام الرقابة الداخلية لشركة أدنوك للتوزيع موزعاً على ثلاثة مستويات كالتالي:

المستوى 1: يتولى رؤساء الدوائر والأقسام المختلفة داخل شركة أدنوك للتوزيع مسؤولية تقييم وإدارة المخاطر وبناء نظام رقابة فعّال في أقسامهم.

المستوى 2: تكون الإدارات واللجان الداخلية المناسبة (بما في ذلك إدارة المخاطر المؤسسية وضمان الامتثال) مسؤولة عن تطوير السياسات والعمليات، والإجراءات المناسبة ،وتعميمها ومراقبتها.

المستوى 3: يُجري قسم التدقيق والمطابقة في شركة أدنوك للتوزيع تقييمات مستقلة لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية.

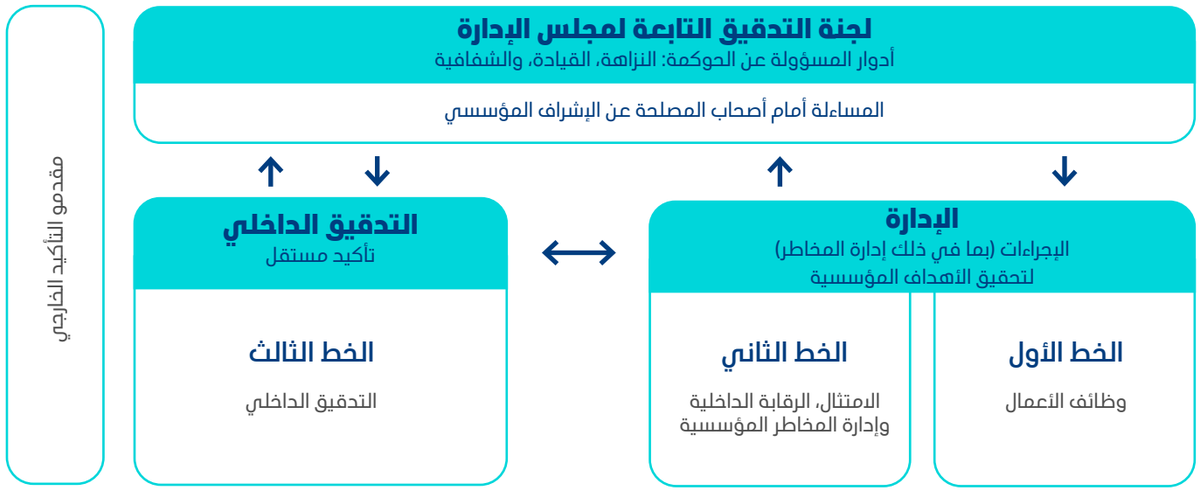

قسم التدقيق والمُطابقة

يتمتع قسم التدقيق والمطابقة باستقلالية تامة في أداء المهام والمسؤوليات المنوطة به، حيث يرتبط وظيفياً بلجنة التدقيق، ويرفع تقاريره إدارياً إلى الرئيس التنفيذي للشركة، وذلك بما ينسجم مع متطلبات وأطر الحوكمة المعتمدة من جهاز أبوظبي للمحاسبة وهيئة سوق المال. ويتمثل الهدف الرئيسي للقسم في:

- التحقق من كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في الشركة.
- تنفيذ خطة تدقيق سنوية قائمة على منهجية التدقيق المبني على المخاطر، والمعتمدة من لجنة التدقيق.
- تطبيق أنظمة متقدمة لإدارة أنشطة التدقيق، بما يسهم في تحسين كفاءة عمليات التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير، إضافة إلى إدارة ملاحظات وتعليقات الجهات ذات العلاقة.
- تعزيز مبادئ الاستقلالية والموضوعية من خلال الخضوع لمراجعات جودة خارجية دورية، وتطبيق برامج التحسين المستمر.
- دعم تطوير القدرات الفنية والمهنية لأعضاء الفريق من خلال تبنّي أطر منهجية للتعلم المهني المستمر والتطوير المؤسسي.

ويتولى رئاسة القسم السيد محمد صالح، نائب رئيس التدقيق والمطابقة، الذي يقوم برفع التقارير الدورية المتعلقة بنتائج أعمال التدقيق والتوصيات الجوهرية إلى الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق، بما يسهم في تعزيز كفاءة منظومة الضبط الداخلي ودعم التحسين المستمر للأداء المؤسسي.

إدارة المخاطر

طبّقت أدنوك للتوزيع نظاماً متكاملاً لإدارة المخاطر المؤسسـية، بما يدعم اسـتدامة الأعمال ويعزز حماية مصالح أصحاب المصلحة. ويهدف نظم إدارة المخاطر المؤسسـية إلى دمج اعتبارات تقييم المخاطر ضمن عمليات التخطيط واتخاذ القرار على مسـتوى الشركة، وترسيخ ثقافة الوعي بالمخاطر، بما يمكّن من اتخاذ قرارات اسـتباقية قائمة على أسس منهجية ومدروسة.

ويرتكز إطار إدارة المخاطر المؤسسية على المحاور الرئيسة التالية:

- **التخطيط الاستراتيجي المرتكز على المخاطر:** دمج تقييم المخاطر ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي، بما يدعم تحقيق الأهداف المؤسسية واستكشاف الفرص.
- **الإدارة الشاملة للمخاطر:** تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والاستثمارية ومخاطر المشاريع، وفق نهج متكامل ومتسق.
- **تقييم تأثير المخاطر:** تحليل المخاطر المحتملة والتأثير المحتمل لهذه المخاطر على أداء شركة أدنوك للتوزيع وأهدافها الاستراتيجية.
- **تعزيز الأداء المؤسسي:** دعم تطبيق ضوابط داخلية فعّالة وممارسات تشغيلية واعية بالمخاطر، بما يسهم في رفع الكفاءة.
- **تعزيز مرونة الشركة:** تعزيز قدرة أدنوك للتوزيع على الاستجابة لتقلبات السوق والممارسات التجارية المتطورة.

وتقوم إدارة المخاطر المؤسسية برفع تقارير دورية ربع سنوية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، بما يضمن الشفافية وتكامل منظومة الحوكمة. كما تعتمد الإدارة منهجيات استشرافية لرصد المخاطر الناشئة واتجاهات السوق في مراحل مبكرة.

وبالإضافة إلى ذلك، تصدر إدارة المخاطر المؤسسية نشرات تنفيذية أسبوعية لفريق الإدارة التنفيذية، تتناول أبرز تطورات المخاطر والقضايا المستجدة وانعكاساتها الاستراتيجية، بما يتيح مناقشتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية أو الوقائية في الوقت المناسب.

الامتثال والرقابة

وضعت شركة أدنوك للتوزيع إطاراً للرقابة الداخلية ولا يزال نافذاً؛ حيث يعمل على تزويد الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بتأكيدات موثوقة بشأن سلامة الضوابط الداخلية في الشركة. وتم تطوير هذه الضوابط للتأكد من إمكاناتنا على ما يأتي:

(أ) الوفاء باستمرار بالأهداف التشغيلية والمالية لشركة أدنوك للتوزيع.

ب) إدارة المخاطر بشكل سليم.

(ج) ضمان صحة وشفافية المعلومات التي نقدمها إلى شركائنا.

(د) الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية للشركة أدنوك للتوزيع وفقًا لإطار اللجنة المنظمة للجهات الراعية المعترف به عالمياً، والذي يحدد المعيار للرقابة الداخلية الفعالة. يوفر هذا الإطار منهجية منظمة لإدارة المخاطر وضمان دقة وموثوقية إجراءات المراقبة الداخلية، حيث يشمل مكونات أساسية مثل بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والمراقبة المستمرة، وجميعها عناصر أساسية في الحد من المخاطر.

علاوة على ذلك، فإن ممارسات الرقابة الداخلية لأدنوك للتوزيع متوافقة تماماً مع لائحة جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم 88 لعام 2021، المتعلقة بمعايير تدقيق البيانات المالية للشركات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة، والتي تفرض على المدقق القانوني التأكّد من أن تقرير أو تقارير المدقق تشمل ما يلي:

- تقرير تدقيق القوائم المالية.
- تقرير عن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية.
- رأي حول امتثال الشركة للمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- رأي حول بيان معلومات أداء الخدمة، مع الأخذ في الاعتبار التعميمات والتشريعات المتعلقة بطبيعة الشركة.

تفرض اللوائح إشرافًا صارماً وتقييما دقيقاً لأنظمة الرقابة الداخلية للشركات الخاضعة لرقابة حكومة أبوظبي. ومن خلال الامتثال لكل من إطار المنظمة للجهات الراعية ولوائح جهـاز أبوظبـي للمحاسبة، تلتزم أدنوك للتوزيع بأعلى معايير النزاهة والحوكمة والمساءلة عند إعداد التقارير المالية.

ويجدر التنويه إلى أن أقسام الامتثال والرقابة في الشركة مسؤولة عن ضمان قيام شركة أدنوك للتوزيع بأداء أعمالها مع امتثالها الكامل لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة، بالإضافة إلى المعايير المهنية وممارسات العمل والمعايير الداخلية المتعارف عليها، فضلاً عن أمور أخرى.

وتضطلع أقسام الامتثال والرقابة بعدد من المهام التي صُمِمَت خصيصاً لضمان تنفيذ وإدارة نظام الرقابة الداخلية في الشركة بشكل فعّال. وتشمل هذه المهام:

- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع مجلس الإدارة.
- دراسة نتائج التحقيقات الأولية في قضايا الرقابة الداخلية.
- دراسة تقارير الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية الناشئة عن نتائج هذه التقارير.
- وضع القواعد التي تُمكّن موظفي أدنوك للتوزيع من الإبلاغ بشكل سري عن أي انتهاكات محتملة في التقارير المالية والرقابة الداخلية.. وما إلى ذلك.

يتولى المستشار العام لشركة أدنوك للتوزيع الإشراف على أقسام الشركة القانونية والامتثال والحوكمة. وكان مسؤول الامتثال اعتبارًا من 31 يناير 2025، السيدة كارين ريلندر، الحاصلة على درجة الماجستير من جامعة بريست في فرنسا، ودرجة الماجستير من جامعة هلسنكي في فنلندا. ويشرف المدير المالي للشركة على وظيفة الرقابة الداخلية ووظيفة إدارة المخاطر المؤسسية. وكان رئيس التدقيق الداخلي اعتبارًا من 31 ديسمبر 2025 هو محمد سلوم صالح، وهو مدقق داخلي، ومدقق احتيال وضمان إدارة المخاطر معتمد، ويحمل درجة الماجستير في التمويل من جامعة برمنغهام سيتي بالمملكة المتحدة، وتم تعيينه في هذا المنصب في ديسمبر 2017. بناء على تقارير هذه الأقسام، يعمل المستشار العام والمدير المالي معاً على ضمان عمل الشركة وفقاً لأعلى المعايير الدولية.

ويضمنان معاً أن هذه الأقسام توفر إشرافاً مستمراً على نظام الرقابة في الشركة. ويساعد ذلك على ضمان دمج نظام الرقابة الداخلي في جميع عملياتنا الرئيسية حتى نتمكن من تحقيق أهدافنا الاستراتيجية التجارية ضمن مستويات تحمل المخاطر المطلوبة.

القضايا المحددة والتطورات الأخيرة

لم يتم تحديد أية قضايا كبيرة تتعلق بأنظمتنا للامتثال والرقابة في عام 2025.

الانتهاكات التي تم رصدها خلال عام 2025

لم يتم رصد أي انتهاكات من قبل أدنوك للتوزيع خلال عام 2025.